

تصدق بها الخمر والدم لا يتقال ولا لا يتقال وحده او احدها مبرها او
 اطلق او ترك هل صدق الخمر وحده او لا يتصدق واذا تصدق بها
 المبلغ الا لعدم فقط او اطلق ضرر والاصرام لم يضر **قوله** وقوله اي النسبة
 الخاضعة اعلم ان الخمر صفة حقيقة واستحضار حقيقة تفصيلية
 ومفارقة عينية واستحضار عينية اجمالية والمفارقة حقيقة
 بعد الاستحضار الحقيقية والعينية بعد العينية فالاستحضار الحقيقي
 ان يستخرج ذهنية ذات الصلة اي اركانها المتعددة عشر التي
 من جعلتها النية وما يجب التوفيق له فيها تفصيلا بان يقصد
 كل ركن بذاته على الخصوص وتكون هيئتها امامه كالعروس والمفارقة
 الحقيقية ان يفكر ناهنا المستحضرات بول جزء من اجزاء التكبير
 وليست بمذمومة ذلك الخاضعة والاستحضار العينية ان يستخرج هيئتها
 الصلة اجمالا بان يقصد فعلها وعينها ماضية ظهر وعصر ويؤيد
 العينية والمفارقة العينية ان يفكر هذا المستحضرات اجمالا باني
 جزء من اجزاء التكبير هو والشا راجح ذكر المفارقة الحقيقية بقوله
 وذلك بان يفكر ناهنا وترك ما تنبئ عليه وهو الاستحضار الحقيقي
 وذكر الاستحضار العينية بقوله حيث بعد مستحضراته في متعلق بخلاف
 تصور الاستحضار العينية لا للمفارقة العينية والمفارقة بانه يكفي
 المفارقة العينية كما كلفوا بالاستحضار العينية حيث ايجز وذكر المفارقة
 العينية وترك تصورها وتقدم ذلك فذكر ثلثه من الاربع
 المذكورة **قوله** بان يفكر ناهنا من باب بصر مضرب اي يفكر في النسبة
 لكن بعد الاستحضار الحقيقية والمفارقة في الحقيقة انما هو الحسني
قوله الامام اي امام الحرمين والفرازي قال الهداية الخطيب
 ولي بهم اسوق لان المفارقة الحقيقية المنبئة على ما تقدم
 ثم بعد المقدرة البشرية غالبا فيكفي الاستحضار العينية بان لا يقصد
 الركوع بذاته والقرارة بذاتها وهكذا والمعتمد في هذا هو ما في
 الاول

الاول وان كان الثاني هو اللابح بما سبق الشريعة وقال شيخنا الحنفى
 ان الثاني هو من هذا الشافعى لما يلزم على الاول من بطلان صدقه كثير من
 الناس وبما هكذا اخذت عن شيخنا الشهاب الخليلي عن شيخنا الشهاب
 الطوسي عن شيخنا الشافعى عن شيخنا الشافعى عن شيخنا الشافعى
 الاضاري ومعلوم ان الشافعى الامور الثلاثة في الاستحضار العينية
 انما هو في الفرض اما النفل فيشترط فيه الاولان او الاول فقط **قوله**
 انه الخاضعة يدل من ما وقوله العينية اي اركانها المتعددة عشر
 العوام ظرف للعينية والمركب بالحواء جامعة العلماء اي القوم الذين عاينوا
 العدل ويصح ان يكون متعلقا بتكفي اي تعنى للعوام بمعنى العامين
 مقابل للمعلم **قوله** والركوعون لم يجدوا المفارقة كذا هذا مقابل
 الكلام الحق اي بل جعلوها شرطاً لركعتين وهذا لم يثبت في معتقدينا
 لا يشترط مفارقة ركعتي زيادة الفاصلة بين جزئي التكبير ولا يكون
 الفاصل بينهما لا عطف بالفضل بل كذا واعلم ان كل عبارة يجب ان
 تكون النية مفارقة لا اولها الا الصورة والركعة والكفاية
قوله ورابعها قيام اي اوبده وانما اخرها القيام عن النية والتكبير
 مع تقدمه عليهما لانها ركعتان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في
 الفريضة فقط ولان ركعتيه انما هي معهما او بعدهما اذ هو قبلهما
 شرطاً وانما اشتهر بقدمه عليهما لوقف مفارقة لهما اعادة على ذلك
 فلو استكت مفارقتها لهما بدونه صحت الصلاة وان لم يتقدم عليهما ولا
 يكون تقدمه شرطاً وانما وجب للقيام قراءة والجلوس الاخير تشهد
 بخلاف الركوع والا اعتدال والجلوس بين السجدة لالتباس
 الاولين بالعادة فوجب تمييزها عنها لئلا يترك بخلاف الركوع والسجدة
 فانها مستمرة ان عنها بذاتها فلم يحتاج الى مميز آخر واما الاجتزاف
 فغير متضمن لئلا يترك الفصل وخرجنا فاما تصديق فاما سببها
 ايجاب شيئين فيها اعلمنا بذلك والقيام افضل اركان الصلاة